Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (6), Issue (28): 30 Jun 2022
P: 27 - 50

AJSRP
ISSN: 2522- 3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (6)، العدد (28): 30 يونيو 2022م
ص: 27 - 50

The Relationship between Spending on Education and the unemployment index in the framework of causality and co- integration in the Kingdom of Saudi Arabia during the period (2000- 2020)

Sarah Mohmmed Alrashidi
Ministry of Education || KSA
Ali Saleh Alshaeya
Qassim University|| KSA

Abstract: The study aimed to identify the extent of the existence of a causal relationship between spending on education in Saudi Arabia and the unemployment index during the period (2000- 2020), The research used the descriptive method And the co- integration test using the Engel and Granger methodology in the EVIEWS program to determine the causal relationship between education spending and the unemployment index, the study concluded that the relative deviation of the unemployment index during the period (2000- 2020) is small, which indicates the limited impact and relationship, and that the level of decline is slight, The average education budget in the period from 2000 to 2020 amounted to (130.4826000) million Saudi riyals, By conducting the Engel- Granger test, the unemployment index doesn't account for the rate of expenditure on education, Because P = 0.4256 is greater than 0.05, so there is no causal relationship between spending on education and unemployment, hence the causality test says that spending on education contributes to reducing unemployment rates. The study recommends expanding the effort to search for other factors affecting the unemployment index to achieve more efficiency.

Keywords: causation, unemployment, spending on education, renaissance, social justice.

تحليل العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة في إطار السببية والتكامل المشترك بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000- 2020)

ساره محمد الرشيدي
وزارة التعليم || المملكة العربية السعودية
علي صالح الشايع
جامعة القصيم || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة سببية بين الإنفاق على التعليم بالمملكة العربية السعودية ومؤشر البطالة خلال الفترة (2000- 2020)، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي، واختبار التكامل المشترك بمنهجية إنجل وجرانجر ببرنامج EVIEWS لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن الانحراف النسبي لمؤشر البطالة خلال الفترة (2000- 2020) قليل، مما يشير إلى محدودية الأثر والعلاقة، وأن مستوى الانخفاض طفيف، وقد بلغ متوسط ميزانية التعليم في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2020 (130.4826000) مليون ريال سعودي، وبإجراء اختبار أنجل جرانجر فإن مؤشر البطالة لا يتسبب في معدل الإنفاق على التعليم؛ لأن P=0.4256أكبر من 0.05، لذلك لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق على

التعليم والبطالة، ومن هنا فإن اختبار السببية يقول إن الإنفاق على التعليم يساهم في خفض معدلات البطالة. وتوصي الدراسة بالاتساع في زيادة الجهد للبحث عن العوامل الأخرى المؤثرة على مؤشر البطالة لتحقيق المزيد من الفاعلية.

الكلمات المفتاحية: العلاقة السببية، البطالة، الإنفاق على التعليم، النهضة، العدالة الاجتماعية.

مقدمة.

تعد البطالة من المشكلات الأساسية في المجتمع، حيث إن تزايد حجم البطالة عامًا بعد عام يعد إهدارًا واضحًا للقدرات البشرية، واستمرارية ذلك يشكل خطورة بالغة ليس على الاقتصاد الوطني فقط، بل على أمن الوطن وازدهاره، وعلى كافة مجالات الحياة، وهذا ما قد أشارت اليه نتائج الدراسات، والأبحاث الميدانية، وواقع الحياة الملموس.

ومما سبق يتبين وجود علاقة بين جودة الاستثمار في التعليم وبين مواجهة مشكلة البطالة، وهو الأمر الذي يمكن أن يوضح لنا سبب اتجاه حكومة المملكة العربية السعودية إلى أن يتصدر الإنفاق على التعليم في الميزانية لعام 2021بنسبة 18.8% (الاقتصادية، 16 ديسمبر 2020)، وذلك لاعتباره الأداة والوسيلة الأساسية نحو التحول الوطني وتحقيق رؤية المملكة 2030، وبناءً على ذلك حاول الباحثان إيجاد العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم وزيادة معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000- 2020) من خلال استخدام المنهج الوصفي، واختبار التكامل المشترك والسببية لأنجل جرانجر باستخدام برنامج EVIEWS.

مشكلة الدراسة:

تعد الاستثمارات الموجهة نحو قطاع التعليم بالمملكة العربية السعودية تتناسب حاليًا مع النسب الدولية التي أعلنتها هيئة اليونسكو، بالإضافة إلى ما أظهرته المؤتمرات العالمية بل وقد تتفوق عليها أحيانًا، خاصةً في الأعوام الأخيرة، كما حرصت المملكة على نحو خاص واهتمت بإجراء الدراسات والبحوث التربوية والاقتصادية بهدف زيادة الدخل ورفع معدلات الإنتاج من جراء استثماراتها في قطاع التعليم ومثال على ذلك: دراسة (العنزي، 2016) والتي اتجهت إلى تحليل التكلفة عن الاستثمار في التعليم وحاولت الاستفادة من العلاقة بين معدل العائد ومعدل التكلفة لتطوير التعليم داخل المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى دراسة (المالكي وابن عبيد، 2006) والتي هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإنفاق في التعليم داخل المملكة السعودية، ومن خلال الاهتمام بالأسباب التي تكمن وراء استمرار مؤشر البطالة في الثبات والارتفاع الطفيف به تبلورت إشكالية الدراسة الحالية نحو ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق على التعليم والبطالة خلال الفترة 2000- 2020م.

تساؤلات الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية التالية:

1- هل توجد علاقة سببية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية؟
2- هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد علاقة سببية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.
2. لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.
2. توضيح اتجاه العلاقة بين التعليم وسوق العمل بالمملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

- تكوين خلفية مفاهيمية حول مفهوم، وأهمية، ودور الإنفاق التعليمي، وأسباب الحاجة إلى زيادته.
- تحليل سياسة القبول وعلاقتها بالتعليم والاستثمار فيه وإبراز مفهوم وأهمية تكافؤ الفرص ومعايير تحقيقها في ظل التحديات الراهنة.
- شرح العوامل المؤثرة في تكافؤ الفرص مع إيضاح العلاقة بين مستوى الإنفاق التعليمي ومؤشر البطالة.
- تحليل أسباب البطالة وملامحها في الدول المتقدمة، والصناعية، والنامية، للوقوف على المتغيرات المؤثرة والتي يمكن الاستفادة بها في التخطيط لحل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية.
- شرح حتمية العلاقة بين التعليم وسوق العمل وضروراته ومتطلباته.

2- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

لتحقيق أهداف الدراسة سوف نعتمد على المنهج الوصفي للوصف والتحليل في الجانب النظري من الدراسة، ونستخدم المنهج الاستقرائي بأداتيه القياس والتحليل في الجانب القياسي من الدراسة من خلال قياس العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من عام 2000- 2020.

3- الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- الإطار النظري:

تقوم النهضة الحقيقية للأمم على بناء البشر من خلال إعادة النظر في النظم التعليمية والاستثمار في مصادر جديدة في تمويل التعليم؛ وذلك لمواجهة احتياجات التعليم المستقبلية، والتحسين المستمر في النظم التعليمية القائمة، ولا شك في أن مخصصات الإنفاق على التعليم تحتاج إلى زيادة مستمرة بسبب ارتفاع مرتبات الهيئات التدريسية، وزيادة أسعار الأدوات والأجهزة المدرسية، وكذلك ارتفاع تكلفة المباني والإنشاءات وغيرها من لوازم التطوير مما يشكل عبئًا على ميزانيات الدول، خاصةً الدول النامية، وهذا قد يقف عائقًا أمام تطوير الخدمة التعليمية في تلك الدول أو مواجهة المتطلبات التعليمية بها.

كما ترتكز النهضة، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية على نوعية أفراد المجتمع والتي تعتمد في المقام الأول على التعليم وجودته فقد أصبح ارتقاء الدول مرهونًا بجودة التعليم، والذي يرتبط بشكل أساسي بفاعلية استراتيجيات الإنفاق التعليمي والتوجيه السليم لها لتحقيق تنمية القدرات، والمهارات، والقيم، ومن ثم يمكننا القول

إن مستوى تقدم أي مجتمع يتناسب طرديًا مع مستوى تعليم أفراده، وعليه كان الاهتمام بالتعليم وتطويره والارتقاء بمستواه في مقدمة أولويات الدول كافة (الزنفلي، 2017: 122).

ومن ناحية أخرى يعد التعليم هو المسئول عن تزويد المجتمع بحاجاته من كفاءات بشرية عالية المستوى بمختلف المجالات، وهو أداة المجتمعات للتطوير، والتنمية، ولاستيعاب معطيات التقدم العلمي والتكنولوجيا، والتغيير الثقافي والاجتماعي، كما يلعب دورًا بارزًا في تحديد مستقبل الشعوب، حيث إن التعليم شرطًا للتراكم المعرفي وازدهار حركة التطوير والبحث، وبتالي مخرجات عالية الجودة تلبي مطالب واحتياجات سوق العمل (عامر، 2006: 3).

وانطلاقًا من مبدأ العدالة الاجتماعية، فالتعليم هو حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وهو حق معترف به دوليًا لما يمثله من أهمية قصوى في التنمية البشرية بما يحتم توفير الفرص التعليمية بشكل إلزامي لكافة أفراد المجتمع، خاصةً في المرحلة الأساسية لما يمثله التعليم من أهمية في تشكيل شخصية الإنسان وانعكاساته الثقافية في تطوير مجتمعه وتحضره، ومن أهم الآليات لتحقيق العدالة الاجتماعية هو الإنفاق العام على التعليم بحيث يوفر الخدمات التعليمية بصورة شبه مجانية لمحدودي الدخل.

كما تعتمد الصناعات بشكل كبير على الإنتاج التقني، والإبداعي، وتلك هي أبرز السمات التي ينبغي توافرها في الموظفين، ومن هنا جاءت أهمية تطوير المنظومة التعليمة بما تشتمل عليه من مناهج، وحشد الجهود، والإمكانيات والطاقات، لتكوين نظام تعليمي قائم على الإبداع والتفكير، وهذا التوجه يتأثر بشدة بطبيعة وكفاءة التخصيص المالي والتعليمي ما بين نفقات رأس مالية، وأجور ومرتبات، وتعويضات، ومخصصات للتدريب والتأهيل والتطوير، مما يؤثر ككل على مستوى المخرجات (عبد الوهاب، 2018: 5).

وخلال العقدين الماضيين أجريت العديد من الدراسات حول مفهوم العائد من التعليم Rates of return to Education، وقد تم اشتقاقه من البحوث المبكرة لجاكوب مينسر وتشولتز وبلوج وساكاروبولوس الذين استخدموا هذا المصطلح في الإشارة إلى تمويل التعليم، وقد أظهرت دراسات معدل العائد أن العائد من الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، وهذا ما أكده تقرير البنك الدولي حيث أشار إلى أن التعليم يعد استثمارًا انتاجيًا له عائد اقتصادي، وعاب البنك الدولي أنظمة التمويل في تلك الفترة والتي تؤدي إلى سوء حصة التعليم من الإنفاق العام، كما أعلن وجود أدلة عديدة في الكثير من الدول توضح أن العائد من الاستثمار في التعليم الابتدائي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي وبالرغم من ذلك تدعم الحكومات التعليم العالي بدلًا من التعليم الابتدائي، كما وضح التقرير أن معدل العائد على الاستثمار في التعليم الابتدائي والثانوي في البلدان المتوسطة والضعيفة الدخل أعلى من معدل العائد في التعليم العالي، ومن هنا أوصى برعاية الإنفاق على مراحل التعليم الأساسي)الغنيم، 2012: 17).

وقد اهتمت وحشدت المملكة العربية السعودية جهدها لتخصيص جزء كبير من استثماراتها في مجال التعليم وهو ما ظهر بشكل مميز من خلال تصريحات وزير التعليم الدكتور حمد آل الشيخ التي أشار فيها إلى أنه من المتوقع أن تنفق الحكومة على التعليم نحو 193 مليار ريال وذلك تبعًا لتقديرات ميزانية عام 2020، وهو ما يعادل نسبة حوالي 19% من مجمل مصروفات الحكومة ككل، كما أكد التقرير الدولي أن المملكة تحتل منزلة المرتبة الأولى عالميًا من حيث نسب استثمارها في التعليم (وكالة الأنباء السعودية، 2019).

وعلاوة على ما شهدته المملكة العربية السعودية من تقدم كبير في العقود الأخيرة والحركة الاقتصادية والتنموية الشاملة والتي فتحت آفاقًا واسعة في مجالات العمل والتعليم بفضل وفورات العائد من النفط، فكانت الطفرة الاقتصادية في السبعينات والثمانينيات والتي فاقت فيها احتياجات العمل حجم التأهيل المتوفر الأمر الذي سمح بازدياد كبير من الوافدين فزادت أعداد القوى العاملة لتصل إلى 8.5 مليون عام 2010 بدلًا من 791 ألف فقط

عام 2007، وبالرغم من وجود الوافدين لم تعاني المملكة في تلك الفترة من مشكلة البطالة، وما لبث أن تغير الوضع وبدأ المؤشر في الصعود فبرزت ظاهرة البطالة منذ التسعينيات، ولا تزال تلك النسب في حيز الاستقرار من دون نقصان حتى تجاوزت 12% في أعلى معدل لها خلال العشر سنوات الأخيرة. (الحربي، 2016: 94- 95).

وتحتل مشكلة البطالة اهتمامًا كبيرًا على المستوى المحلي، والعالمي باعتبارها مشكلة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع، حيث نوهت منظمة العمل الدولية في أحدث تقرير لها أن عدد العاطلين عن العمل مستمر في الزيادة ومن المتوقع زيادته إلى نحو 11 مليونًا خلال الأربع سنوات القادمة مع استمرار معدلات التفاقم الاجتماعي، ووفقًا للتقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية عام 2015 فمازالت معدلات البطالة في ازدياد حتى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت 5.7% والمملكة المتحدة 5.6% وبلغ معدل البطالة الإجمالي في المملكة العربية السعودية 5.7% وبين السعوديين 11.6%، وأشارت نتائج المسح إلى أن ما يقارب ثلثي قوة العمل السعودية تتركز بين الأفراد، الذين أعمارهم بين (20- 39) سنة، أي ما نسبته 65%، كما بينت النتائج أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية (25 ـ 29) سنة، وذلك بنسبة بلغت 7.37 (الخمشي والخليف، 2016: 3).

وبناءً على ما سبق يرى الباحثان أن المعاناة الطويلة لمشكلة البطالة قد تتسبب في مجموعة من المخاطر، كفقدان العمال لمهاراتهم، وركود معاملات التطوير؛ مما يسبب للدول فقدان رأس المال البشري، كما يمكن أن تتسبب البطالة المرتفعة في مشاكل اجتماعية مثل الجريمة، فإذا كان دخل الأشخاص المتاح أقل من ذي قبل، فمن المحتمل أن تزداد مستويات الجريمة.

مفهوم الإنفاق التعليمي:

يعرف بأنه "الإنفاق من جانب الحكومة على التعليم العام دون الأخذ بعين الاعتبار ما تنفقه الأسرة على أبنائها، ويشتمل على جانبين: أحدهما إنفاق جارى متكرر يلزم المؤسسة تأمين الموارد المالية للإيفاء به، والآخر رأسمالي غير متكرر ترصد له المؤسسة الموارد المالية لتحقيق هدف معين وينتهي الإنفاق عليه بتحقيق ذلك الهدف " (شرير، 2005: 36).

ويشير عبد المجيد (2012: 18) إلى أنه "عملية التخطيط لتوفير الأموال اللازمة للعملية التعليمية، والحصول عليها من مصادر مناسبة من أجل القيام بالأنشطة التعليمية خلال فترة محددة، وتتزايد كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة بزيادة تلك النفقات التعليمية من مصادرها المختلفة، ويتنوع الإنفاق على التعليم بين إنفاق عام وإنفاق خاص، حيث يتمثل الإنفاق العام أو الحكومي في المخصصات التي تحددها الدولة من الدخل القومي والإنفاق على الخدمات التعليمية ويتم تمويل الإنفاق على التعليم من خلال مصادر الدخل المختلفة مثل الضرائب الغير مباشرة وغيرها من مصادر الدخل القومي، أما الإنفاق الخاص فيتمثل في النفقات التي تتوفر من مصادر خاصة مثل النفقات التي يتحملها الطلبة وعائلاتهم من كتب وأدوات مدرسية ودروس وغيرها، أو ما يتحمله القطاع الخاص مثل المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح.

أهمية الإنفاق التعليمي:

إن ازدياد أهمية التعليم تعني زيادة نسبة النفقات المخصصة للتعليم التي يجب استغلالها لتحقيق الجودة التعليمية، وترجع أهمية دراسة الإنفاق التعليمي إلى توفير الرقابة للتأكد من حسن استغلال الموارد التعليمة دون خلل، وتحقيق التناسق بين الخدمات التعليمية وباقي الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة من الدولة، بالإضافة إلى القدرة على استشراف المستقبل للتعليم من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، كما أن للتعليم دور بارز في التنمية الاقتصادية حيث إن توفير تعليم المهارات التي يتطلبها سوق العمل يتيح للأفراد فرص جديدة من الوظائف والأعمال،

كما أن التعليم يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل عام مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويساهم بشكل فعال في زيادة قدرات الأفراد وتنمية مواهبهم، ومهاراتهم، التي يمكن توظيفها اقتصاديًا (العادلي، 2013: 53).

وفي الدول النامية يكون للإنفاق الحكومي الدور الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إقامة المشروعات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولا شك أن الإنفاق على التعليم يحتل مساحة كبيرة من اهتمام الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛ وذلك بسبب التزايد المستمر على الخدمات التعليمية مما يتطلب زيادة المخصصات التعليمية في ميزانية الدولة مما يمثل عبء على الميزانية، وأصبح الإنفاق على التعليم من أهم المشكلات التي تواجه مختلف الدول خاصة النامية، ومن هذه المشكلات: ارتفاع تكلفة إقامة المشروعات التعليمية، بالإضافة إلى سوء تخصيص الموارد التعليمية، حيث إن 75% من الخدمات التعليمية يتم تقديمها من قبل الحكومة من خلال توفير مخصصات من الضرائب المباشرة، حيث تمثل الضرائب العامة المصدر الأول لتمويل التعليم في مختلف دول العالم، وتعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات في الدول والتي تستهدف من خلالها حركة النشاط الاقتصادي التي من خلالها يتم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومتزايدة في حجم العمالة، ولتأثير ذلك على الإنتاج المحلي للدولة تعمل بعض الدول على مواجهة البطالة والحد منها، مما جعلها تعمل على إيجاد خطة استراتيجية متكاملة من المفترض أن يتناسب فيها معدل الإنفاق على التعليم مع مستوى الناتج المحلي، إلا أن هذا المعدل بوجه عام يقل في الدول العربية عن المعدل العالمي الذي وصل إلى 4.9% وفي أوروبا وأسيا وصل إلى 4.1% ويمكننا أن نلمس ضعف حجم الإنفاق الحكومي على التعليم من خلال تراجع ترتيب الجامعات العربية عالميًا وفقًا للتصنيفات العالمية (تيراب والمهل، 2015، 55- 59).

أسباب زيادة الإنفاق التعليمي:

هناك العديد من الأسباب خلف زيادة الإنفاق على التعليم؛ فالزيادة السكانية تشكل سببًا رئيسيًا في زيادة الإنفاق التعليمي، إضافةً إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار، وبالتالي ارتفاع تكاليف الخدمة التعليمية، كذلك تسارع التغيرات المجتمعية، ووعي الأفراد بضرورة وأهمية التعليم أدى إلى زيادة عدد المسجلين من الطلاب مما تطلب التوسع في الأبنية التعليمية، والحاجة إلى زيادة عدد المعلمين، والعمل على تدريبهم خاصة مع زيادة التطور التكنولوجي مما شكل زيادة في الأعباء المالية اللازمة للعملية التعليمية (شرير، 2005: 40).

بالإضافة إلى أن كل ما مرت به الدول النامية من تخلف، وجهل، ومرض، وعدم استقرار سياسي، أدى إلى إهمال جانب التعليم والاستثمار فيه، وقد تأخرت الدول النامية في تطوير القوى الإنتاجية؛ في حين أن بناء المجتمعات يتطلب بناء القوى المنتجة البشرية، والمادية، وحسن استغلالهم لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في التعليم وربطها بعملية التنمية الاقتصادية، وقد احتلت عملية الاستثمار في التعليم الصدارة في التفكير التنموي لأهميتها في صقل وتنمية المهارات والقدرات البشرية علميًا وعمليًا وسلوكيًا وفنيًا، فالعملية التعليمية تمد الإنسان بالمعارف، والمعلومات، والفلسفات، وغيرها التي تزيد من قدرته على العمل والإنتاج، كما أن التعليم يعتبر وسيلة سلوكية تعيد تشكيل سلوكيات الإنسان، وتصرفاته المادية، والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في سلوكه الوظيفي والاجتماعي، وبناءً عليه ظهرت أهمية الاستثمار في التعليم والذي يعتبر صناعة إنتاجية بالدرجة الأولى، ليصبح الإنفاق على التعليم استثمارًا حقيقيًا يؤثر بشكل فاعل في عملية النمو والتطور الاقتصادي (طاقة، 2000: 172- 182).

مفهوم البطالة:

يمكن تعريف البطالة على أنها "الشخص الذي لا يجد عملًا رغم البحث عنه بجد، بمعنى أدق عدم توافر العمل لشخص راغب فيه ولديه القدرة على القيام به ويبحث عنه ولا يجده، وهي تشكل الفرق بين بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة" (عراقي، 2009: 6- 7).

وتعرف أيضًا بأنها "شكل من أشكال الخسارة الاقتصادية من خلال إهدار قدرات وإمكانات الأفراد العطلة عن العمل والتي من الممكن أن تزيد الإنتاجية وتساهم في عملية النمو الاقتصادي، فالعمل هو أحد أهم عوامل الإنتاج الرئيسية ولذلك فاستمرار البطالة لفترات طويلة يعني ضياع كفاءة القوى العاملة، ويترتب عليه تكاليف وإهدار للموارد، ومما لا شك فيه أن البطالة تمثل خسارة وعبء على الحكومة وتتمثل تلك الخسارة في صورتين: الأولى هي عدم دفع الشخص العاطل للضرائب لعدم امتلاكه لوظيفة، إضافةً إلى استحقاقه لضمان اجتماعي من الدولة لعدم حصوله على وظيفة مما يمثل حمل على الدولة وخسارة وإهدار لمواردها (هشام، 2009: 84).

إذًا هي ظاهرة اجتماعية اقتصادية وجدت منذ وجود الإنسان، وخاصةً في المجتمعات الحديثة وأغلب التوقعات تشير إلى أنها ستظل باقية على الدوام وبالأخص في الدول النامية والتي لا يزال أغلب دول الوطن العربي في ظل دائرتها، وتعد البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، وهي لفظ مقابل للعمالة، والعامل، والعاطل، على طرفي النقيض في اللغة، كما يضم معنى البطالة الذين لا يعملون، والعاملون في المواسم، والعاملون بشكل مؤقت، بالإضافة إلى البطالة المقنعة للعاملين بإنتاجية منخفضة، إذًا فمفهوم البطالة يشمل العاطلين عن العمل رغم أنهم في سن العمل ويعتبرون من النشطين اقتصاديًا، وقد بدأ ظهور البطالة مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وطبقًا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو "كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"، ومن خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين لا يعتبرون من فئة العاطلين (الحسناوي، 2016: 1296- 1297).

وهناك إجماع كبير بين الاقتصاديين على حقيقة عدم قدرة المؤسسات الكبيرة والحديثة على توفير فرص عمل كافية للحد من البطالة، ومن هنا كانت أهمية إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر من أفضل الوسائل لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وذلك وفقًا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها بالفعل قادرة على الجمع ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتوفيرها مناصب للشغل ومن ثم خلق الثروة، فمثل ذلك النوع من المؤسسات يعد أهم القطاعات الاقتصادية حتى أنها تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة على الرغم من صغر حجمها وطبيعة الإمكانيات المتواضعة بها، ولقد دفعت هذا النوع من المؤسسات غالبية دول العالم للاهتمام بها أكثر، فهي تعتبر وسيلة فعالة لامتصاص مشكلة البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات (الأسرج، 2014: 2).

ذكر مؤشر البطالة:

ومن ناحية أخرى تؤكد دراسة متخصصة لمؤسسة الخليج للاستثمار عن التوظيف والبطالة في دول مجلس التعاون أن حصيلة برامج التنمية الاقتصادية برغم نجاحها في الارتقاء بمستويات المعيشة والرفاهة إلا إنها قد تقاعست عن خلق العدد الكافي من الوظائف لاستيعاب الأعداد الجديدة والمتزايدة من العمالة الوطنية الداخلة إلى أسواق العمل؛ الأمر الذي تمخض عنه زيادة معدلات البطالة في العمالة الوطنية بحيث تجاوزت وفق آخر البيانات

المستقاة من المصادر الوطنية بنسبة 10.5 كما هو الحال في المملكة العربية السعودية و14% في الإمارات و8% في عمان والبحرين، وتدنت النسبة إلى 6% في الكويت والى حوالي 3% في قطر، وإذا كانت هذه المعدلات مرتفعة للغاية إلا أن المسألة الأكثر إلحاحًا تتعلق بمعدلات البطالة السائدة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم من 19- 25 عامًا، إذ تبلغ معدلات البطالة بينهم حوالي 30% في حالة المملكة العربية السعودية، و28% في البحرين، و23% في عمان، وحوالي 24% في الإمارات و12% في الكويت، ومغزى هذه الأرقام أن الكثير من المتعطلين من الشباب في دول المجلس قد امضوا فترات طويلة في حالة البطالة حتى باتت أشبه ما تكون بالبطالة المزمنة (سيد، 2019: 116).

لذلك تعتبر البطالة مشكلة عالمية حيث تعاني منها الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ولكن تختلف من دولة لأخرى باختلاف نسبة البطالة، وآثار البطالة السلبية قد تكون على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك السياسي، وبالرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي تزداد مشكلة البطالة بل تتفاقم سنة تلو الأخرى خاصة بعد فشل جهود التنمية في الدول النامية وتفاقم الديون الخارجية، بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي وانتشار الجهل والأمية.

ثانيًا- الدراسات السابقة:

أ- دراسات بالعربية:

- **دراسة المغربي (2020)** تناولت الدراسة قياس الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية في الفترة من 1991/1990 وحتى 2017/2016، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وتقييم أثر الاستثمار في التعليم العالي في مصر من خلال الدراسات القياسية، ومحاولة رسم المقترحات لحل مشكلة الإنفاق على التعليم العالي في مصر، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي توصلت الدراسة إلى أن نسبة حجم العمالة إلى حجم السكان ذات تأثير إيجابي لزيادة حجم الناتج المحلي، كما أشارت إلى وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي وحجم الإنفاق على التعليم العالي وفقًا لاختبار سببية جرانجر، ووجود علاقة تكاملية بين حجم الإنفاق على التعليم العالي وحجم الإنفاق على التعليم في الأعوام السابقة، وذلك للاستمرار في العديد من المشروعات مما يوفر فرص جديدة في المستقبل لزيادة حجم الناتج المحلي، وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على زيادة الموارد الحكومية، وضرورة الحد من سوء تخصيص الموارد، وضرورة إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي بصورة أكبر.
- **دراسة كمال (2020)** تناولت الدراسة الإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة إلى تحليل نوع العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم الجامعي والناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة ما بين 1997م إلى 2017م، وتوضيح مدى العلاقة بينهم من خلال التعرف على حجم الإنفاق على التعليم الجامعي وأعداد الخريجين من التعليم الجامعي ونسب البطالة في المملكة العربية السعودية والناتج المحلي الإجمالي، وتوضيح ما إذا كان هذا الإنفاق يعتبر محفزًا لرفع معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي مقابل ما ينفق عليه من ميزانيات هائلة، ومن خلال المنهج التحليلي والاستقرائي وبعد الاطلاع على الإحصائيات، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي مما لا يحقق الفرض الفرعي بين معدلات البطالة والإنفاق على التعليم وعلاقتهم بالنمو الاقتصادي على عكس العلاقة بين إجمالي عدد الخريجين والنمو الاقتصادي التي حققت الفرضية الفرعية بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بينهم، وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة الجودة النوعية في المخرجات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

- **دراسة أمحمد، ميلود (2019)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980- 2016)، وتم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع Autoregressive) (Distribution Log Bounds Test (ARDL، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالاستعانة ببرنامج التحليل الاقتصاد القياسي (EVIEWS -10)، ما يلي:- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test Approach) من خلال- F statistics، إلى وجود تكامل مشترك بين الإنفاق العام والبطالة، أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة- ،أشارت نتائج إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والبطالة،- أشارت نتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام، والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، ولم تذكر الدراسة أي توصيات.
- **دراسة حسن (2018)** تناولت الدراسة مقارنة لقياس العائد على التعليم دراسة حالة كلًا من مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من بين 2000م إلى 2017م كمؤشر لتقييم الاستثمار في رأس المال البشري في البلدين، وهدفت الدراسة إلى استعراض وتحليل أهم إحصاءات مخرجات التعليم في مصر والمملكة العربية السعودية، وأيضًا استعراض وتحليل أهم إحصاءات سوق العمل في كل من البلدين وقياس العائد على التعليم اعتمادًا على نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي مقارنةً بالإنفاق على التعليم، واعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وبإتباع منهجية دينسون التي تعتمد على تقدير العلاقة بين الإنفاق على التعليم والناتج المحلي، توصلت الدراسة إلى نتائج إيجابية أثبتت صحة الفرض العدمي بوجود علاقة ارتباط طردية بين الإنفاق على التعليم وأثره الإيجابي على زيادة الناتج المحلي لدى البلدين. وأوصت الدراسة بالنسبة للحالة السعودية بإعادة النظر في مخرجات النظام التعليمي ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل.
- **دراسة خالد، حدادة (2018)** هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2015) خلال المدى القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ والتي تعد من النماذج المهمة في مجال النمذجة القياسية، ولقد تم استخدام متغيرين هما: معدلات البطالة والإنفاق الحكومي، وبينت الدراسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، هذه العلاقة التي تعمل على تعديل الانحرافات التي تحدث في المدى القصير خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين، لتعود معدلات البطالة إلى قيمها التوازنية والطبيعية، ومن النتائج المهمة أيضًا أن انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وذلك لكثرة مناصب العمل الموقتة ومنخفضة الأجر بالإضافة إلى هدر مبالغ ضخمة من الإنفاق الحكومي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي باءت بالفشل، وعدم قدرة الدولة على استيراد الديون، وأوصت الدراسة بتنويع مصادر تمويل الإنفاق العام وهذا تفاديًا لتوقف المشاريع والمؤسسات والتي بدورها سوف تؤثر على العمال ومعدلات البطالة.
- **دراسة بخاري (2016)** هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي وبين النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980- 2014م، مع تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل، واستخدمت الدراسة المنهجيات الاقتصادية القياسية: اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك، اختبار السببية لجرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ، وبناءً على اختبار السببية فقد أظهرت النتائج في الأجلين الطويل والقصير اتجاه العلاقة من الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) إلى الإنفاق على التعليم

العالي، اتضح وجود علاقة سببية موجبة في الأجلين القصير والطويل أحادية الاتجاه، أما الإنفاق على التعليم العالي فلم يكن له معنوية إحصائية على نمو إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يدل على أن الإنفاق على التعليم العالي في المملكة ضروريًا ولكنه غير كافيًا لتحقيق النمو، وأخيرًا خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات مفادها يتلخص في أهمية إعادة النظر في الإنفاق المتزايد على التعليم، والكيفية التي يدار بها كاستثمار يحقق العوائد المتزايدة والمرجوة بالتركيز على الجودة النوعية في التعليم والمعرفة والمهارات بما يسهم في بفعالية في تراكم رأس المال البشري والمعزز للنمو الاقتصادي في البلاد.

- **دراسة الخوري، وحمدان (2015)** هدفت الدراسة إلى تحليل علاقة الاستثمار في التعليم العالي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1974م إلى 2013م، واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي التطبيقي، وتمثلت أدوات البحث في الإفصاحات الوطنية، وقاعدة بيانات البنك الدولي التي تقدم بيانات على مستوي الإنفاق على التعليم العالي، والنمو الاقتصادي، وجاءت نتائج البحث مؤكدة على أن هناك نموًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي، تبعه نمو مطرد في الاستثمار في التعليم العالي، وعلى الرغم من أن انفصال النمو في الاستثمار بالتعليم العالي عن النمو الاقتصادي، فنمو هذا الاستثمار لم يكن يسير على نسق واحد، وبد عليه التشتت بين زيادة ونقصان من حين إلى آخر، بحسب ما أظهر التحليل الوصفي، وأوصى بضرورة ربط التعليم العالي بحاجات الدولة الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع البحث العلمي والابتكار والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.
- **دراسة تيراب، والممهل (2015)** هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الوطن العربي للوصول إلى التعرف على مدى اهتمام الوطن العربي من خلال الاستثمار في الكادر البشري نظرًا لأهمية ذلك في تحقيق عملية التنمية، ولتحقيق هدف الاستغلال الأمثل للموارد، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى التعرف على أنه هناك ضعفًا في الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الوطن العربي ويظهر ذلك في المقارنة بين العديد من المناطق في العالم، كما يظهر الضعف من خلال مقارنة معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الوطن العربي، حيث إن زيادة معدل الالتحاق تعني زيادة معدل الإنفاق، وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الوطن العربي.

ب- دراسات بالإنجليزية:

- **دراسة اولاينكا (Olayinka, 2020)** تناولت الدراسة دراسة العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومشكلة البطالة في نيجيريا، وهدفت الدراسة إلى وضع الكثير من مشكلات البطالة على عدم ملائمة نظام التعليم في البلاد ليكون قادرًا على التأثير على المهارات المطلوبة، من خلال الأدلة التجريبية، والنظرية التي تدعم بشكل كبير الدور الهام للإنفاق العام في التعليم الذي كان له تأثير مضاعف على التوظيف، واستخدمت الدراسة منهج وصفي تحليلي من خلال الأدلة التجريبية لتوضيح أن هذا غير متسق في إطار الاقتصاد الكلي، كما أشارت النفقات المتكررة للحكومة الفيدرالية على التعليم والنمو الاقتصادي إلى أنه في حين أن النمو كبير ويؤثر بالفعل على البطالة بشكل سلبي بما يتماشى مع التوقعات السابقة، فإنه ليس هو نفسه بالنسبة لتأثير الإنفاق العام على التعليم، وتوصلت الدراسة إلى أنه في حين زيادة القدرة التعليمية لنيجيريا فإن تأثيرها قل لأن الاقتصاد غير قادر على استيعاب الخريجين، وأوصت الدراسة بأن الحكومة تحتاج إلى تعزيز فعاليتها لمعالجه هذه المشكلة من خلال إنشاء قنوات مناسبة لنمو المؤسسات التعليمية واستدامتها بما سيزيد قدرتها على توظيف المزيد من العمالة.

- **دراسة محمد (Muhammad, 2017)** تناولت الدراسة العمالة التي يولدها الإنفاق الحكومي على التعليم، وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التوظيف الناتج عن الإنفاق الحكومي على التعليم الذي له تأثيره على زيادة عدد العمالة، والتعرف على كيفية خلق فرص العمل وتلبية متطلبات العمل في القطاعات الاقتصادية، والتعرف على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم؛ لزيادة إنتاجية العمل وتقليل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة، والفقر، واعتبار التعليم مصدر ثروة في المجتمع من خلال منهجية استقرائية، وتوصلت الدراسة إلى زيادة الاهتمام بالإنفاق على التعليم أدي إلى سد الفجوة في سوق العمل لبعض من الوظائف الفنية والصناعية التي كانت تتسم بندرة الكوادر المدربة على أساس علمي، وقد أوصت الدراسة على اتجاه الدول لدعم التعليم الفني والصناعي ليكون متوافقًا مع سياسات الدول في التحول للإنتاج الصناعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بل وتصدير تلك الخبرات العملية إلى الدول الأخرى.
- **دراسة كارولين (Caroline, 2016)** تناولت الدراسة مدى تقليل التعليم العام من مخاطر البطالة في المستقبل ودليل من التوسع في التعليم الثانوي المهني، وهدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الحصول على المزيد من التعليم العام يقلل من مخاطر البطالة في المستقبل أم لا من خلال عمل إصلاحًا تعليميًا في السويد أدى إلى إطالة أمد البرامج المهنية في المدرسة الثانوية ومنحها محتوى عامًا أكبر بكثير، وتوضيح مدى التباين عبر المناطق ومع مرور الوقت في تنفيذ تجربة واسعة النطاق على سوق العمل للطلاب خلال فترة الركود 2008 إلى 2010من خلال منهج تجريبي، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل على أن الالتحاق ببرنامج أطول أكثر عمومية قد يقلل من مخاطر المعاناة من البطالة، ويبدو أن حضور برنامج تجريبي قد أدى إلى زيادة مخاطر البطالة، ومن المرجح أن يتم تفسير التأثير من خلال زيادة معدل التسرب الناتج عن تغيير البرامج، وتوصي الدراسة بتوسيع الجهود والتجارب لتقليل مخاطر المعاناة من البطالة.
- **دراسة كيرابو وآخرون (Kirabo at al, 2015)** تناولت الدراسة آثار الإنفاق المدرسي على النتائج التعليمية والاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الإنفاق على المدارس العامة وتأثيره على نتائج الطلاب. والتعرف على إصلاحات التمويل المدرسي التي بدأت في أوائل السبعينيات، والتعرف على التغييرات الجذرية في هيكل الإنفاق على التعليم من مرحلة رياض الأطفال وحتى التعليم الثانوي، وأيضًا التعرف على بيانات الإنفاق المدرسي وارتباطها بإصلاح التمويل المدرسي، والتعرف على توقيت إقرار الإصلاحات ونوع التغيير المرتبط بها من صيغة التمويل كمحولات خارجية للإنفاق المدرسي، والتعرف على أثر ارتباط زيادات الإنفاق الخارجي بالتحسينات في مدخلات المدرسة المقاسة، بما في ذلك التخفيضات في نسب الطلاب إلى المعلمين، وزيادة رواتب المعلمين، وسنوات الدراسة الأطول واستخدمت الدراسة المنهجية التحليلية، وتوصلت الدراسة إلى الاهتمام الحكومي بالإنفاق علي المدارس قد أدي إلي نتائج ايجابيه تظهر في ارتفاع المستوي العلمي للطلاب والربط بين العملية التعليمية من المنظور العملي والمنظور العلمي الحديث حيث أدي هذا الاهتمام إلى استحداث النظم العالمية الحديثة في نظم التعليم والتعرف علي كيفيه تطبيقها والاستفادة منها مما ساعد في رفع مستوي الطلاب العلمي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام الحكومي بالإنفاق على المدارس لما له من آثار إيجابية عملية وتعليمية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من حيث الأهداف: تباينت الدراسات السابقة من حيث الأهداف التي ركزت عليها فهناك مَن تناولت قياس الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي مثل دراسة المغربي (2020)، ودراسة كمال (2020)، ودراسة بخاري (2016)، ودراسة الخوري وآخرون (2015)، وهناك من اهتمت بتحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

كدراسة أمحمد، وميلود (2019)، ودراسة اولاينكا (Olayinka, 2020)، ودراسة خالد، وحدادة (2018)، ومنها ما هدفت لمقارنة قياس العائد على التعليم كدراسة حسن (2018)، وهناك من هدفت إلى تقييم واقع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الوطن العربي كدراسة تيراب والممهل (2015).

من حيث المنهج: اتفقت الدراسات على استخدام المنهج الوصفي.

من حيث الأساليب الإحصائية: تنوعت الدراسات والبحوث السابقة في استخدام الأساليب الإحصائية، وذلك حسب أهداف كل دراسة وفروضها.

4- الدراسة التحليلية.

تم استخدام اختبار التكامل المشترك بمنهجية إنجل وجرانجر باستخدام برنامج E VIEWS لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم، ومؤشر البطالة، والنسب بالأعوام كما هي موضحة بالجدول (1):

جدول (1) العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم، ومؤشر البطالة، والنسب للفترة من 2000- 2020

العام	مؤشر البطالة	الإنفاق بالمليون ريال
2000	8.1	490.000.000
20011	8.3	530.000.000
2002	9.7	470.000.000
20003	10.4	500.000.000
2004	11.0	560.000.000
2005	11.5	700.000.000
20006	12	870.000.000
2007	11.2	960.000.000
2008	10	105.000.000
2009	10.5	122.000.000
2010	10.50	137.600.000
2011	12.40	150.000.000
2012	12.10	168.600.000
2013	11.70	204.000.000
2014	11.70	210.000.000
2015	11.60	217.000.000
2016	12.30	205.826.000
2017	12.80	200.329.000
2018	12.90	228.000.000

العام	مؤشر البطالة	الإنفاق بالمليون ريال
2019	12.00	192.820.000
2020	11.80	193.000.000

المصدر: تم جمعها بواسطة الباحثين من الكتب الإحصائية السنوية – الهيئة العامة للإحصاء.

أولًا- الإحصائيات الوصفية:

تم حساب الإحصائيات الوصفية وتشمل الانحراف المعياري، والتباين والمتوسط لأرقام ميزانيات التعليم بالمملكة كمؤشر الإنفاق على التعليم، ومؤشر البطالة المعلن للسنوات من 2000إلى 2020.

الإحصائيات			
		الإنفاق	البطالة
N	عدد السنوات	21	21
	صالحة	0	0
المتوسط		130.4286000	11.1667
الانحراف المعياري		63.96294	1.31618
التباين		4091.257	1.732

بلغ متوسط ميزانية التعليم في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2020 (130.4286000) مليار ريال سعودي، في حين بلغ متوسط مؤشر البطالة خلال نفس الفترة (11.1667).

أ- البطالة

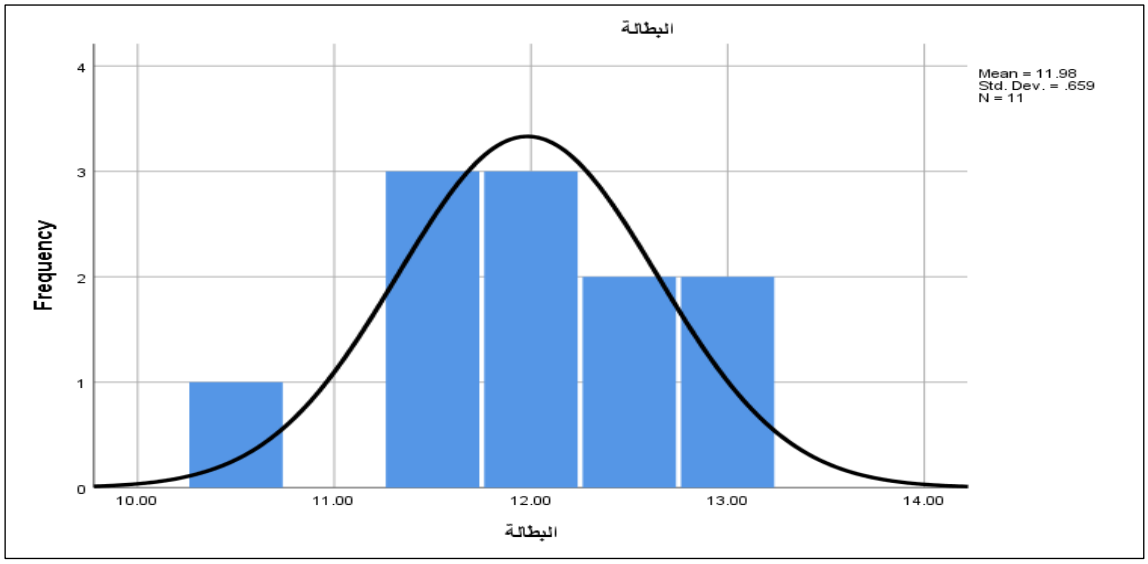

متوسط مؤشر البطالة خلال الفترة من 2000 وحتى 2020 (11.1667%)، ويلاحظ أن معدل البطالة كان في عام 2010 (10.5%) ثم ارتفع هذا المعدل عام 2011 و2012 وعاد للانخفاض الطفيف عام 2013 و2014 و2015، ثم عاد للارتفاع عام 2016 و2017 و2018 و2019، وهناك محاولات لخفضه في 2020 ولكن بانخفاض طفيف بلغ (11.8%).

وإن كانت الانحرافات المعيارية بين النسب ليست بالكبيرة وتوضح استقرار نسبي في معدل الارتفاع والهبوط وبالتالي لا تزال مشكلة البطالة قائمة بالرغم من الجهود إلى أن مؤشرات البطالة في سعي نحو الانخفاض الطفيف.

ب- الإنفاق

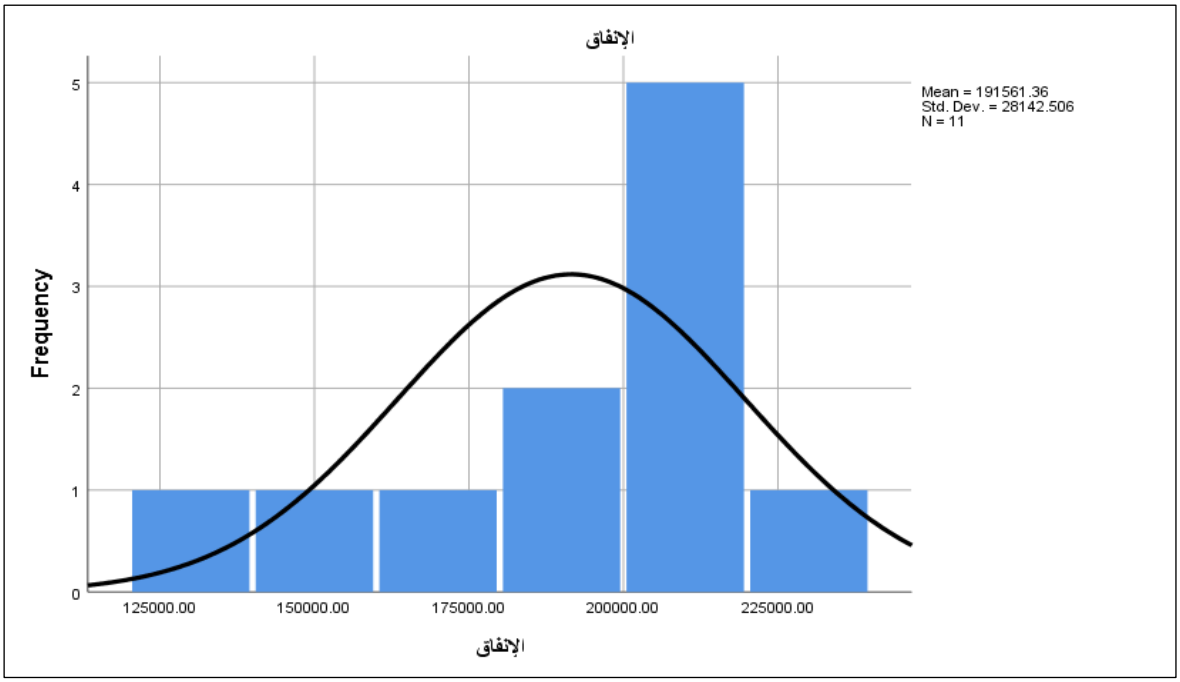

بلغ متوسط ميزانية التعليم في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2020 (130.4286000) مليار ريال سعودي، فبعد أن بلغ حجم الإنفاق عام 2010 (137.600.000) فقد واصل حجم الإنفاق في الارتفاع عام 2011 و2012 بشكل بسيط، ثم ارتفع بشك ملحوظ عام 2013 ليصل إلى (204.000.000) وارتفع طفيفًا عام 2014 وعام 2015، ثم عاد للانخفاض عام 2016 وعام 2017 وعاد للاتفاع عام 2018 بشكل ملحوظ وعاود الانخفاض النسبي عامي 2019 و2020 ربما لتغير سياسات التمويل والاتساع في التمويل الخاص إلى جانب التمويل الحكومي للتعليم.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بمنهجية إنجل وجرانجر باستخدام برنامج EVIEWS لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة:

التمثيل البياني للسلسلتين:

في المرحلة الأولى نقدم العلاقة بين الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية ومؤشر البطالة، من أجل الملاحظة للتوجهات الأولية للظاهرتين الاقتصاديتين، ومن أجل أخذ حكم أولي حول العلاقة بين مؤشر البطالة، والإنفاق العام في السعودية، حيث من خلال المعطيات التي بحوزتنا وبالاستعانة ببرنامج Eviews، تحصلنا على الشكل البياني التالي، حيث التمثيل يبين العلاقة التي تربط تطور حجم الإنفاق في السعودية بمستوى مؤشر البطالة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى غاية 2020:

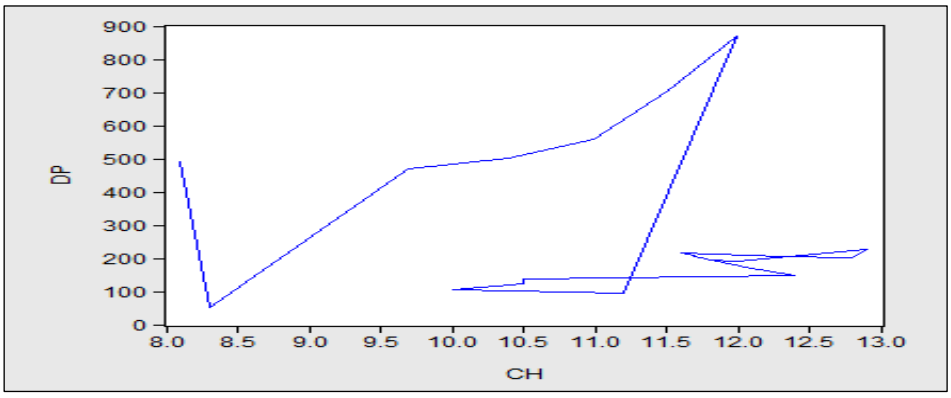

من خلال الرسم البياني لعلاقة الإنفاق العامDP، ومؤشر البطالة في السعوديةCH، نلاحظ أن ليس هناك أي توجه للنقاط الممثلة للظاهرتين، أي أن ليس هناك علاقة واضحة بين الإنفاق العام في السعودية ومؤشر البطالة، نمر إذًا إلى المراحل الأخرى من الدراسة.

أولًا- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

تكون السلسة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن ولاختبار الاستقرارية، ويوجد عدة أدوات إحصائية لذلك منها: اختبار ديكي فولر المطور ADF، حيث يعتمد اختبار ديكي فولر المطور على النماذج الرياضية التالية:

$$\Delta PP_t = \lambda PP_{t-1} - \sum \phi_{J+1} \Delta PP_{t-1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta PP_t = \lambda PP_{t-1} - \sum \phi_{j+1} \Delta PP_{t-1} + C + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$\Delta PP_t = \lambda PP_{t-1} - \sum \phi_{j+1} \Delta PP_{t-1} + C + bT + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث يعتمد هذا الاختبار على معايير AK وSch وHQ لاختيار مستوى التأخرات لبناء نماذج هذا الاختبار، ومن خلال استخدام برنامج Eviewes، وحسب تكرار العملية لعدة مرات، وبأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة، وجد أن مستوى التأخر الملائم في هذا الاختبار هو 4 وذلك حسب مفهوم تدنية المعايير السابقة الذكر، وهنا نقدم أهم النتائج لدراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين الممثلتين لمؤشر البطالة والإنفاق العام في دولة السعودية.

دراسة استقرارية السلسلة الزمنية: مؤشر البطالة باستخدام اختبار ADF:

سوف ندرس استقرارية السلسلة الزمنية الممثلة لمؤشر البطالة في السعودية للفترة 2000 _2020، حيث تحصلنا على النتائج التالية: (مخرجات برنامج Eviewes):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on CH

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.625596	0.1045
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CH)
Method: Least Squares
Date: 03/27/21 Time: 21:46
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

إن نسبة ستودنت الجدولية والمقدرة بـ- 2.62 أكبر من نسب ستودنت المحسوبة والمقدرة بـ 3.80- ،3.02- ،2.65- عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي قبول فرضية وجود جذر وحدوي، الأمر الذي يسلم بأن السلسلة الزمنية لـ CH غير مستقرة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة 10%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
CH	2.62-	-3.80	-3.02	-2.65	غير مستقرة

ولجعل السلسلة مستقرة نضع التفاضل الأول ونجري اختبار ADF مرة أخرى وحسب نتائج Eviews، حيث النتائج هي كما يلي:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(CH)

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.554472	0.0177
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

إن نسبة ستودنت الجدولية والمقدرة بـ- 3.55 أصغر من نسب ستودنت المحسوبة والمقدرة بـ 3.83- ،3.02- ،2.65- عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي قبول فرضية وجود جذر وحدوي، الأمر الذي يسلم بأن السلسلة الزمنية لـ CH مستقرة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة %10	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
CH	3.55-	-3.83	-3.02	-2.65	مستقرة

الاستنتاج: أن السلسلة الزمنية الممثلة لمؤشر البطالة في السعودية للفترة 2000- 2020 مستقرة من الدرجة الأولى.

دراسة استقرارية السلسلة الزمنية: الإنفاق العام في السعودية باستخدام اختبار ADF:

في هذه من الدراسة سوف ندرس استقرارية السلسلة الزمنية الممثلة للإنفاق العام في السعودية للفترة 2000 _2020، حيث تحصلنا على النتائج التالية (مخرجات برنامج Eviewes):

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on DP

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.669630	0.0966
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

إن نسبة ستودنت الجدولية والمقدرة بـ- 2.66 أكبر من نسب ستودنت المحسوبة والمقدرة بـ 3.80- ،3.02- ،2.65- عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي قبول فرضية وجود جذر وحدوي، الأمر الذي يسلم بأن السلسلة الزمنية لـ DP غير مستقرة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة 10%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
DP	**2.66-**	**-3.80**	**-3.02**	**-2.65**	**غير مستقرة**

ولجعل السلسلة مستقرة نضع التفاضل الأول ونجري اختبار ADF مرة أخرى وحسب نتائجEviews، حيث النتائج هي كما يلي:

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(DP)

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.054194	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

إن نسبة ستودنت الجدولية والمقدرة بـ- 6.05 أصغر من نسب ستودنت المحسوبة والمقدرة بـ 3.80- ،3.02- ،2.65- عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، وبالتالي قبول فرضية وجود جذر وحدوي، الأمر الذي يسلم بأن السلسلة الزمنية لـ DP مستقرة، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

السلسلة	ADF_{tab}	قيمة إحصائية ADF_{cal}			القرار
		القيم الحرجة 10%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	
DP	**6.05-**	**-3.80**	**-3.02**	**-2.65**	**مستقرة**

الاستنتاج: أن السلسلة الزمنية الممثلة للإنفاق العام في السعودية للفترة 2000- 2020 مستقرة من الدرجة الأولى.

ثانيًا- اختبار العلاقة السببية بين مؤشر البطالة والإنفاق العام في السعودية:

قبل الاختبار للعلاقة السببية نرسم الاستجابة للعلاقة بين الظاهرتين والتي تتبين في الأشكال التالية:

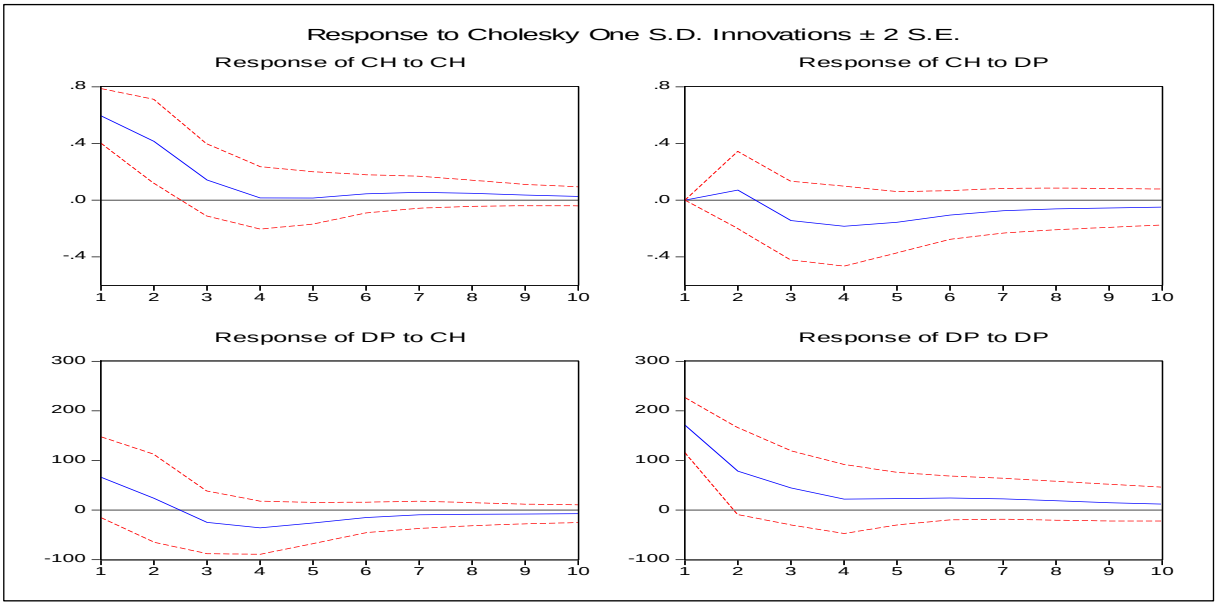

من الملاحظة الأولية تظهر استجابات غير قوية بين مؤشر البطالة CH، والإنفاق العام DP، حيث سوف نختبر هذه العلاقة باختبار مهم وهو اختبار Granger، ومن مخرجات برنامج Eviewsتحصلنا على النتائج التالية:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/29/21 Time: 20:28
Sample: 2000 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DP does not Granger Cause CH	19	1.72626	0.2137
CH does not Granger Cause DP		2.16460	0.1517

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن ليس هناك علاقة سببية بين الإنفاق العام، ومؤشر البطالة في السعودية من كلا الجانبين:

- **سببية مؤشر البطالة في الإنفاق:** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لتلك السببية أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة إن هناك سببية، وبالتالي مؤشر البطالة لا يؤثر على الإنفاق العام.
- **سببية الإنفاق في مؤشر البطالة:** نلاحظ أن الاحتمال المقابل لتلك السببية أكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة إن هناك سببية وبالتالي مؤشر الإنفاق العام لا يؤثر على مؤشر البطالة.

في حالة التغيير في مؤشر البطالة يسبب التغيير في الإنفاق العام فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، وهذا يعني أن التغيير في مؤشر البطالة لا يسبب تغيير الإنفاق العام، أما في حالة التغيير في الإنفاق العام يسبب التغيير في مؤشر البطالة، فأننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي أن التغيير الإنفاق العام لا يسبب التغير في مؤشر البطالة، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين.

ثالثًا- اختبار التكامل المتزامن:

مصفوفة معامل الارتباط:

من الجدول التالي نلاحظ طبيعة الارتباطات بين مؤشر البطالة والإنفاق العام:

	مؤشر البطالة	الإنفاق العام
مؤشر البطالة	1.000000	0.45
الإنفاق العام	0.45	1.000000

من خلال ملاحظة معامل الارتباط بين مؤشر البطالة والإنفاق العام في السعودية، نلاحظ أن قيمته تساوي 0.45 وهذه النسبة قريبة من المتوسط أي أن هناك قوة ارتباطية بسيطة بين مؤشر البطالة والإنفاق العام، حيث هذه العلاقة هي سلبية.

بناء نموذج تكامل متزامن خطي بسيط:

من اختبارات الاستقرارية المبينة مسبقًا، واختبارات السببية المجرات على السلسلتين، تبين أن السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، لكن ليس شرطًا كافيًا لبناء علاقة تكامل متزامن، حيث لبناء علاقة تكامل متزامن لابد من أن يكون المتبقي مستقر من الدرجة الصفر، أي متكاملة من الدرجة الصفر؛ لأن السلسلتين متكاملتين من

الدرجة الأولى، وبالتالي نختبر استقرارية البواقي من الدرجة Level كما يلي: (ملخص الاختبارات الاحصائية بالاعتماد على برنامج Eviews):

المتغير	ADF			PP		
	%1	%5	%10	%1	%5	%10
سلسلة البواقي	- 2.25	- 3.33	- 2.11	- 1.27	- 1.67	- 5.76

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم المجدولة (Mackinnon) في اختباري ADF وPP عند الفرق الصفر، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيًا عند 5%، و1% وعند 10%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary)، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات والتقديرات الأخرى، فبعد ما تبين أن سلسلة البواقي مستقرة من الدرجة الصفر، إذًا يمكن بناء علاقة تكامل متزامن على غرار أنه في الاختبارات السابقة تبين أن ليس هناك مسببات بين الظاهرتين مؤشر البطالة، والإنفاق العام في السعودية، فمن الناحية الرياضية يمكن بناء نموذج علاقة تأثير متزامن للإنفاق العام على مؤشر البطالة؛ لأن من الناحية النظرية يمكن ان يؤثر الإنفاق العام سلبًا على معدلات البطالة كما يلي:

$$CH_t = 4.867 - 0.129DP_t$$
$$(1.55)\ (2.99)$$

حيث هذه المعادلة تظهر طبيعة تأثير الإنفاق العام في السعودية على مؤشر البطالة على المدى البعيد والمتوسط، أي أن هذا التحرك في العلاقة حتى لو لم يظهر على المدى القصير فسوف يعود للظهور على المدى البعيد والمتوسط؛ لأن هناك علاقة تحكم المتغيرين.

بناء نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين مؤشر البطالة والإنفاق العام في السعودية:

بعد ما تبين أن ليس هناك علاقة سببية بين مؤشر البطالة والإنفاق العام في السعودية، يمكن بناء نموذج يوفق هذه العلاقة، حيث لا يمكن توفيق هذه العلاقة بنموذج تكامل متزامن لأن السلسلتين مستقرتين من نفس الدرجة، وبالتالي نمر إلى اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن للكشف عن طبيعة النموذج، حيث من خلال مخرجات البرنامج Eviewes تم التوصل إلى أن نموذج تصحيح الخطأ لهذه العلاقة هو كما يلي:

$$\Delta CH_t = 1.50 + 0.23\Delta CH_{t-1} - 0.45\Delta CH_{t-2} - 0.11\Delta DP - 0.98\Delta DP_{t-1}$$
$$_0.76\Delta DP_{t-2} + \varepsilon$$

من خلال هذا النموذج نلاحظ أن النموذج معنوي أو مثالي عند الفجوة الثانية، وبالتالي تطورات مؤشرات البطالة في السعودية تتأثر بحجم الإنفاق العام في الفترات السابقة، كما تتأثر مؤشرات البطالة بحجم الإنفاق العام في الفترات الحالية والسابقة، حيث التأثير يتناقص كلما كبرت الفجوة، وهذا إن دل فإنما يدل على أن الإنفاق العام في السعودية يساهم في خفض معدلات البطالة.

5- نتائج الدراسة ومناقشتها.

للإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية:

1. هل توجد علاقة سببية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية؟
2. هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية؟

تم استخدام المنهج الوصفي، واختبار التكامل المشترك بمنهجية إنجل وجرانجر ببرنامج EVIEWS لتحديد العلاقة السببية بين الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق العام ومؤشر البطالة في السعودية من كلا الجانبين: **سببية مؤشر البطالة في الإنفاق**، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة إن هناك سببية، وبالتالي مؤشر البطالة لا يؤثر على الإنفاق العام، **وسببية الإنفاق في مؤشر البطالة**، ونرفض أيضًا الفرضية العدمية القائلة أن هناك سببية، وبالتالي مؤشر الإنفاق العام لا يؤثر على مؤشر البطالة، كما أظهرت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة كل من: كمال (2020)، ودراسة أولاينكا (Olayinka. 2020)، ودراسة أمحمد، ميلود (2019)، ودراسة حسن (2018)، ودراسة خالد، وحدادة (2018)، ودراسة محمد (Muhammad. 2017).

ومن هنا يمكن أن نقول إنه تم تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم التعرف على العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية، وتوضيح اتجاه العلاقة بين التعليم وسوق العمل بالمملكة العربية السعودية.

الخاتمة.

إن التعليم هو أعظم استثمار للمجتمع في أفراده، إضافةً على ذلك وجود علاقة تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب تنمية وتطوير التعليم بالشكل الذي يحقق متطلبات التنمية الاقتصادية، فالتعليم هو الطريق الأساسي إن لم يكن الوحيد في تكوين مهارات وقدرات الأفراد، وزيادة الفرص التعليمية تعني زيادة فرص العمل المتاحة وبالتالي يزداد العائد على التعليم ويرتفع معدل الإنتاجية والتي يتم ترجمتها بالزيادة في الأجور، وبالتالي يختلف العائد على التعليم فيما بين الدول فالدول ذات مستويات التعليم العالية يزيد فيها العائد على التعليم عن الدول ذات المستويات التعليمية الأقل ويزداد أهمية الإنفاق على التعليم من قبل الحكومة في الدول النامية بسبب ارتفاع نسبة الفقر، وبالتالي يستطيع محدودي الدخل الحصول على فرص تعليمية مناسبة بما يفتح لهم فرص عمل مستقبلية بحسب موهبتهم وإمكاناتهم وقدراتهم دون اعتبار أي جوانب مالية أو اجتماعية أخرى، إضافة إلى دور الإنفاق الحكومي في تحقيق كفاءة النظام التعليمي.

كما أن العدالة بشكل عام تساهم في التنمية باعتبارها جوهر التضامن، واحترام حقوق الإنسان، وأساس تحقيق العدالة الاجتماعية هو مبدأ تكافؤ الفرص خاصة على المستوى التعليمي فمن حق كل فرد من أفراد المجتمع الحصول على فرصة تعليمية متكافئة وتوفير الحق له بالالتحاق بالتخصصات المناسبة لقدراته بما يضمن فرص عمل مستقبلية مناسبة تحسن من مستوياته المعيشية، وبناء عليه يجب الاهتمام بالأسس التي توضع عليها سياسات القبول بالتعليم العالي، بحيث تأخذ في الاعتبار قدرات ومهارات الطلبة وليس مستوياتهم الاجتماعية.

وأخيرًا ان الطريق الأمثل للانتفاع بالعائدات على الاستثمار في التعليم هو إصلاح السياسات التعليمية بما يتناسب مع متطلبات السوق بحيث يستطيع سوق العمل امتصاص القوى العاملة المدربة على مهارات السوق وبالتالي الحد من البطالة وتفادي الآثار السلبية الناتجة عنها.

خلاصة بأهم النتائج:

1. لا توجد علاقة سببية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.
2. توجد علاقة ارتباطية سلبية بين مستوى الإنفاق على التعليم ومؤشر البطالة بالمملكة العربية السعودية.

التوصيات والمقترحات.

1. الاتساع في الجهد والبحث عن العوامل المؤثرة الأخرى على مؤشر البطالة لتحقيق مزيد من الفاعلية.
2. الاهتمام بالتمويل كمًا وكيفيًا لتحقيق التوظيف الأمثل.
3. الاتساع في التمويل غير الحكومي والتمويل الوطني من الجهات الوطنية الأخرى كالشركات وخلافه في المملكة.
4. الاهتمام بعنصر التأهيل العملي للطلاب والمتعلمين لتحقيق الاتصال المباشر بين جهات العمل والخريجين وتقليل الفجوة العملية ومتطلبات الكفاءة.
5. إجراء بحوث عن العلاقة بين البطالة والإنفاق على التعليم في التخصصات النظرية في المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع.

أولًا- المراجع بالعربية:

- الأسرج، حسين عبد المطلب. (2014). إشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54600/
- أمحمد، بن البار؛ ميلود، بو عبيد. (2019). تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2016. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 9*(1)، 77- 98.
- بخاري، عبلة عبد الحميد محمد. (2016). اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (3)، 447- 492.
- تيراب، طارق عبد الله؛ المهل، عبد العظيم سليمان. (2015). تقييم الإنفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في الفترة من (2000 – 2013) دراسة مقارنة. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 16 (2)، 52- 60.
- الحربي، نوال حجمي حمود. (2016). عوامل البطالة في مدينة الرياض. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، 32 (65)، 91- 132.
- حسن، فاطمة أحمد. (2018). دراسة مقارنة لقياس العائد على التعليم دراسة حالة كلًا من مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2017 كمؤشر لتقييم الاستثمار في رأس المال البشري للبلدين. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، (7)، 205- 226.
- الحسناوي، انتصار عباس إبراهيم (2016)، البطالة مفهومها، أنواعها، بطالة الخريجين نموذجًا، *مجلة كلية التربية للبنات، 27*(4) 1295- 1301.
- خالد، بن جلول، حدادة، فريد. (2018). اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 3*(5)، 146- 161.

- الخمشي، شروق عبد العزيز، الخليف، سارة صالح. (2015). واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها، *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (55)، 1- 33.
- الخوري، سامي قسطندي؛ حمدان، علام. (2015). علاقة الاستثمار في التعليم العالي بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، الدورة الثانية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر. 335- 364.
- الزنفلي، أحمد محمود. (2017). الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة دراسة تحليلية، *مجلة كلية التربية*، (96)، 121- 170.
- سيد، سامح محمد عبد السلام قنديل. (2019). تقدير أثر الإنفاق العام على التعليم العالي على اختلالات سوق العمل في مصر، دراسة قياسية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- شرير، عزيزة (2005). واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم غزة خلال الفترة الزمنية (1995-2003). [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة.
- طاقة، محمد. (2000). فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد. بحوث المؤتمر العلمي الثاني لجامعة أهل البيت، 172- 182.
- العادلي، عادل. (2013). مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (35)، 47- 66.
- عامر، طارق عبد الرؤوف. (21- 22، نوفمبر، 2006). تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة). الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير.
- عبد المجيد، فتحي السيد. (2012). دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم.) الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية). [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد الوهاب، أحمد. (2018). الإنفاق على قطاع التعليم بين مطالب الشارع المصري والتطبيق، المركز المصري لدراسات السياسات العامة.
- عراقي، مصطفى. (2009). البطالة نظرة واقعية وحلول عملية. كلية دار العلوم، جامعة القاهرة
- العنزي، أمل. (2016). الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، (76)، 305- 341.
- الغنيم، مرزوق يوسف. (2012). *اقتصاديات التعليم*. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج – الكويت.
- كمال، نايف بن نزار. (2020). الإنفاق على التعليم الجامعي وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (20)، 199- 216.
- المالكي، عبد الله؛ ابن عبيد، أحمد سليمان. (2006). التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (114)، 143- 175.*
- المغربي، لمياء محمد. (2020). قياس أثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية في الفترة من 1991/1990 وحتى 2017/2016. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 11*(3)، 79- 104.

- هشام، ريغي. (2009). العولمة والبطالة. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية الجزائر.
- وكالة الأنباء السعودية، آل الشيخ: التعليم في ميزانية 2020م يحظى بدعم القيادة إيماناً بأهمية بناء الإنسان وتنمية قدراته. 2019/12/9. https://www.spa.gov.sa/2009000

ثانيًا- المراجع بالإنجليزية:

- Caroline, H. (2016). *Institute for Evaluation of Labor Market and Education Policy*, Box 513, 751 Uppsala, Sweden.
- Kirabo J., Rucker C., Johnson, Claudia, P. (2015). The Effects of School Spending on Educational and Economic Outcomes: Evidence from School Finance Reforms, *The Quarterly Journal of Economics,* 131, Issue 1, February 2016, Pages 157–218.
- Muhammad B, A. (2017). Employment Generated by Government Spending on Education. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 7*(2), 738- 742.
- Olayinka K, B. (2020) Examining The Relationship Between Public Spending on Education and Unemployment Problem in Nigeria*, Malaysian Journal of Business and Economics (MJBE),* 7, 57- 73.